الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمهوريــة التونسيــة
(24 رجب 1440هـ - 31 مارس/ آذار 2019م)

ج 03/ (03/19)/ 12 – خ (0140)

كلمـة

معالي السيد عمر الباهي
وزير التجارة بالجمهورية التونسية

(رئاسة الدورة الحالية للقمة)

فــي

الجلسة الافتتاحية

لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية الثلاثون

2019/3/28

بسم الله الرحمان الرحيم

معالي السيد محمد بن عبدالله الجدعان وزير المالية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، رئيس الدورة العادية (29) للقمة العربية،

معالي الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة- الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية،

سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية.

الإخوة والأخوات الكرام،

السادة الحضور،

إنه لمن دواعي سرورنا و فخرنا أن نلتقي اليوم بتونس في أشغال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الثلاثين.

و لا شك أن تونس التي امنت دوما بحتمية العمل العربي المشترك و ساهمت الى جانب أشقائها في بناء صرح الجامعة العربية و تطوير منظومة عمله و تنشيط كافة مؤسساته ,سعيدة اليوم باستقبالكم على أرضها و بين أبناء شعبها ضيوفا و اخوة نتقاسم معهم الأمجاد و التاريخ ,و الحاضر و المستقبل.

يسعدني، اخوتي الكرام، أن أتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم تونس،كما أود أن أشكر لفخامة السيد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية التونسية حرصه على توفير كل الظروف و العوامل من أجل احتضان تونس للقمة العربية و نجاح أشغالها.

واسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أعرب عن الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية الشقيقة ولمعالي السيد محمد بن عبدالله الجدعان، وزير المالية، رئيس وفد المملكة الموقر على ما بذلوه من جهد بَنّاء طيلة ترؤس المملكة الشقيقة للدورة السابقة للقمة.

كما لا يفوتني أن أشيد بجهود معالي الأخ الكريم أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية والسادة الأمناء العامين المساعدين رؤساء القطاعات بالأمانة العامة للجامعة وكل العاملين معهم، من أجل الإعداد لهذا الاجتماع وتوفير أفضل الظروف لسير أعماله.

وأود كذلك أن أقدم التحية و التقدير إلى السادة كبار المسؤولين والخبراء على مساهمتهم القيمة في الإعداد و الترتيب لاجتماعنا اليوم.

أصحاب المعالي والسعادة،

الأخوة والأخوات ،

أدركت الدول العربية منذ زمن بعيد و قبل غيرها من الدول أهمية إنشاء تكتل قوي ، يحفظ استقلالها، و يمدها بالعون و المساعدة من أجل النهوض باقتصادياتها، و عقدت لأجل ذلك و منذ منتصف القرن الماضي عديد الاتفاقيات لتدعم أواصر التعاون والتكامل بينها، إلا أن واقع الحال يؤكد أن أهداف التكامل العربي ببعدها الاقتصادي و التنموي مرت بحقبة من الانكماش و الفتور في وقت كان فيه العالم يشهد بروز كيانات اقتصادية عملاقة في معظم مناطقه، بعد أن أدركت معظم دول العالم أن فرصها في المنافسة والنماء تتضائل مع دخولها منفردةً و وحيدة عصرَ العولمة والمنافسة المشتدة، وتتعاظم باتساع و باتحاد كيانها الإقليمي الذي تنتمي إليه.

ولعل المتأمل اليوم في وضع المنطقة العربية يدرك أن منجز التنمية الاقتصادية عموما بقي دون طموح وتطلعات شعوبنا و يدرك أيضا ما سببه القصور التنموي وضعف مستويات التكامل بين دولها، من هشاشة اقتصادية ومن ضعف لروابط التكامل

الانتاجي والشراكة، ومن تبعية للعالم الخارجي في استهلاك المعارف وقائمة طويلة من المنتجات الأساسية، وهي تحديات لن يتسنى مواجهتها و كسبها إلا بوحدة الصف و الجهد و بتكامل الرؤى و بالقرار المشترك و التوظيف الأمثل لقدرات و ثروات منطقتنا العربية و التي تعتبر من بين أغنى مناطق العالم حضاريا و طبيعيا و بشريا.

أصحاب المعالي والسعادة،

الأخوة والأخوات الكرام.

اجتماعنا اليوم بمثل هذا الحضور الكريم و الهام لمعالي السادة الوزراء وكبار المسؤولين، يتزامن مع إحتفال جامعة الدول العربية يوم 22 مارس/ آذار، بالعيد الرابع والسبعين لتأسيسها، و يعكس من جديد الأهمية التي يحظى بها العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك لدى الدول العربية وايمانها الدائم أن العمل العربي المشترك سيظل خيارا استراتيجيا لا محيد عنه و مكسبا لا تنازل عنه .

و يمثل هذا اللقاء الهام دعما للجهود المكثفة التي تبذلها الدول العربية ولا تزال في سياق هذا المسار، و هنا لا بد من استحضار المبادرات الهامة التي كان لها الأثر الإيجابي ومنها مبادرة سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي المعلن عنها خلال القمة التنموية في دورتها الأولى بالكويت سنة 2009 و مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله رحمه الله لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة المعلن عنها في القمة التنموية في دورتها الثالثة بالرياض سنة 2013 ، و كذلك مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت خلال القمة العربية التنموية الرابعة في بيروت خلال شهر جانفي 2019 بانشاء صندوق للإستثمار في مجالات التكنولوجيا و الإقتصاد الرقمي، هذا إلى جانب إرساء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتوجه نحو إقامة اتحاد جمركي

عربي، و المشاريع والبرامج الكبرى التي أقرتها القمم العربية العادية والتنموية في مجالات النقل من ربط طرقي وربط بالسكك الحديدية والربط البحري، وفي مجال الربط الكهربائي والأمن الغذائي العربي والأمن المائي، و كذلك إعتماد عدد من الإستراتيجيات المشتركة في مجال التنمية الزراعية والتنمية الصناعية والطاقة المستدامة وغيرها من المجالات.

من ناحية أخرى، حضي البعد الاجتماعي بأهمية معتبرة في إطار منظومة العمل العربي و هياكلها، انطلاقا من قمة تونس سنة 2004 والقمة العربية التنموية الأولى بدولة الكويت سنة 2009، اذ أصبحت المسائل المتعلقة بالتشغيل والحد من الفقر والطفولة والمرأة والشباب والتعليم والصحة والبيئة والتنمية المستدامة وغيرها من المحاور ذات الأولوية في العمل العربي المشترك، و تقررت تجسيما لذلك عديد البرامج والمبادرات منها على سبيل الذكر لا الحصر: البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة، والإستراتيجية العربية للصحة والبيئة 2017-2030 والإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030 ...

مختلف هذه الإنجازات تمثل الدعائم الأساسية لتنمية عربية شاملة و لتحقيق الأهداف المنشودة، ولاسيما ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية وتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متطور، مترابط ومتوازن، وما تضمّنته اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري من أهداف تشمل المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية، وبناء تكتل اقتصادي عربي له مكانته في الساحة الاقتصادية العالمية.

و لا يغيب عني بهذه المناسبة أن أشكر و أشيد بالجهود التي تبذلها مختلف مؤسسات و هياكل العمل العربي المشترك من أجل تنفيذ و تجسيم هذه المبادرات و المشاريع و تحقيق أهدافها و نتائجها بالسرعة و النجاعة المرجوة.

أصحاب المعالي والسعادة،

الأخوة والأخوات الكرام.

إن التحديات التنموية و الاجتماعية و في مقدمتها التنمية الشاملة و تحسين ظروف الحياة و مرافقها وتلبية تطلعات الشباب العربي و رفاه شعوبنا، يتطلب تحقيق نسب نمو لا تقل عن 6% سنويا، و هو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مزيد تنويع اقتصادياتنا و الارتقاء بالمبادلات التجارية والاستثمارات و الشراكة في منطقتنا و بين دولنا، و عبر تثمين مختلف فرص التكامل المتاحة و التملك المشترك لمسار اقتصاد المستقبل و المعرفة و تعظيم استفادتنا من التطور وأدوات العلم و الحداثة ,و ذلك لن يكون إلا بتسريع جهود جميع الأطراف من مؤسسات عمل عربي و دول عربية لتحويل مختلف المشاريع والمبادرات إلى فعل و منجز في الواقع يلمسه المواطن العربي أينما كان .

من المهم اليوم أن نتخطى كل الحواجز و المعيقات و أن نجدد ايماننا بأنفسنا و بقدرتنا على صناعة التاريخ و المستقبل و من المهم أيضا أن نمضي بعزم و ثبات من أجل تكريس التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وندعم دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ونستكمل مقوماتها وبالخصوص من خلال قواعد منشأ تساهم في دفع التكامل الإنتاجي العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عديد السلع و في خلق سلاسل قيمة عربية و الإنخراط في سلاسل القيمة العالمية، و إزالة جميع المعوقات التي تعترض تدفق المبادلات بين البلدان العربية و أيضا لا بد من العمل على تجسيد المشاريع والبرامج الكبرى المشتركة وخططها التنفيذية التي أقرتها القمم العربية العادية والتنموية.

وباعتبار أن الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية يمثل حجر الزاوية في تحقيق تنمية المجتمعات العربية، وفقا لما أكد عليه معالي الأمين العام للجامعة في عدة مناسبات، فإن النمو و الرفاه المنشود، محركه الإنسان وغايته الإنسان، و لا يتحقق إلا من خلال الإستثمار في العنصر البشري، و في هذا الإطار نجدد التأكيد على أن المواطن العربي يظل محور مختلف جهود التكامل العربي، ليكون هذا التكامل قاطرة لتحقيق

طموحات الشعوب العربية ويمكنها من إستعادة دورها على الساحة الدولية ويحيي مساهماتها في الحضارة الإنسانية.

أصحاب المعالي والسعادة

الإخوة و الأخوات

قبل أن أنهي كلمتي، أود التأكيد على أننا سنعمل خلال فترة ترؤس بلادي للقمة، وفي إطار المهام الموكولة للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي للجامعة، على تجسيد ما أقرته القمم العربية السابقة و ما ستقرره القمة الحالية وذلك بالتعاون و التنسيق مع الأشقاء في الدول العربية والأمانة العامة للجامعة و مؤسساتها.

وفي الختام أجدد ترحيبي بكم جميعا ، متمنيا لأعمال إجتماعنا كل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.